

السؤال الموجه إلى صاحب المعالي الشيخ  
خالد بن علي آل خليفة وزير العدل  
والشؤون الإسلامية ، والمقدم من سعادة  
العضو رباب عبدالنبي العريض بشأن  
الخطوات العملية التي اتخذتها وزارة العدل  
والشؤون الإسلامية لتنفيذ الخطة  
الاستراتيجية من أجل تطوير وإصلاح  
القاضي ، ورد سعادة الوزير عليه.





RABAB ABDULLAH SALEM AL ARAYEDH

عضو مجلس الشورى  
MEMBER OF SHURA COUNCIL

التاريخ : ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩

صاحب المعالي / رئيس مجلس الشورى

الموقر

تحية وتقدير،،،

الموضوع / بخصوص السؤال الموجه لمعالي وزير العدل  
والشئون الإسلامية

إشارة إلى الموضوع أعلاه - نتقدم لمعاليتكم بسؤال موجه لمعالي وزير العدل  
والشئون الإسلامية حول الخطوات العملية التي إتخذتها وزارة العدل والشئون

الإسلامية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية من أجل تطوير وإصلاح القاضي.

الامر الذي يرجى معه من معاليتكم بإتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير ،،،

مقدمته العضو /

رباب العريض

تم إدخاله في برنامج المتابعة  
قسم السجل العام وشئون مكتب المجلس

Shura Council Chairman Office	مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد	
12 OCT 2009	
الرقم: ١١٣	الوقت: ١١:٣٠



RABAB ABDULNABI SALEM AL ARAYEDH

عضو مجلس الشورى  
MEMBER OF SHURA COUNCIL

التاريخ: ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩

صاحب المعالي / وزير العدل والشئون الاسلامية  
الموقر  
تحية وتقدير ،،،

تبنت الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل والشئون الاسلامية العديد من الرؤى من أجل تطوير القضاء البحريني وترسيخ مبدأ استقلالية القضاء وذلك بتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء بإعتباره النبراس الأساسي لمهمة وزارة العدل والشئون الاسلامية.

وأيضاً فقد صدر عن صاحب السمو ولي العهد رئيس مجلس التنمية الاقتصادية قرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٩ بتشكيل لجنة تنسيقية لتنفيذ مبادرات مشروع تطوير القضاء التي ستقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية في المملكة للعمل سوية على متابعة خطوات تطور القضاء البحريني.

وأن تطور القضاء وإصلاحه لا بد أن ينال أولاً البنية التحتية للقاضي التي توفر للقاضي العمل بأمان وإطمئنان تحقيقاً للغاية المرجوة منه.

كما أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقضاء ومنها مبادئ بانجلور للسلوك القضائي لعام ٢٠٠٢ الصادرة ٢٦/١١/٢٠٠٢ قد أشارت في موادها إلى المبادئ التي يتوجب على القاضي سلوكها لضمان سيادة القانون وثقة الناس في النظام القضائي.





RABAB ABDULNABI SALEM AL ARAYEDI

عضو مجلس الشورى  
MEMBER OF SHURA COUNCIL

لذلك فإنني أتوجه بالسؤال لمعالي وزير العدل والشئون الاسلامية :-

ما هي الخطوات العملية التي إتخذتها وزارة العدل والشئون الاسلامية لتنفيذ  
الخطة الاستراتيجية من أجل تطوير وإصلاح القاضي.؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

مقدمته العضو /

رباب العريض



**عاجل**

بيدائ القانوني



بشان الأسئلة الموجهة للسادة الوزراء

التاريخ: ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٩ م

من : مكتب صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى | إلى : المستشار القانوني للمجلس

الرجاء إبداء ملاحظتكم إن وجدت على السؤال الموجه من العضو مقدم السؤال قبل عرضه على مكتب المجلس .

ولكم جزيل الشكر ،،،،

تعليق المستشار القانوني بشأن السؤال:

السؤال توضح فيه الشروط القانونية

المستشار القانوني

١٠ / ١٠ / ٢٠٠٩ م



الرقم: ٤٠٠ / وم ش ن / 2009  
التاريخ: ١٠ نوفمبر 2009م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر  
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: إجابة السؤال المقدم من سعادة العضور باب عبدالنبي العريض

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم (1) المؤرخ في 20 أكتوبر 2009م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضور باب عبدالنبي العريض إلى صاحب المعالي وزير العدل والشئون الإسلامية بشأن ماهي الخطوات العملية التي اتخذتها وزارة العدل والشئون الإسلامية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية من أجل تطوير وإصلاح القاضي.

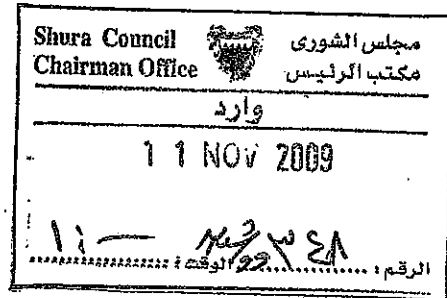
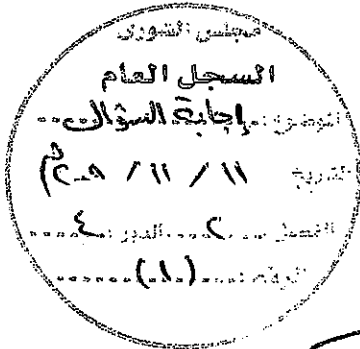
يسرني أن أرفق لمعاليكم إجابة معاليه على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه في هذا الشأن.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والتقدير،،،

أخيراً

عبدالعزیز بن محمد الفاضل

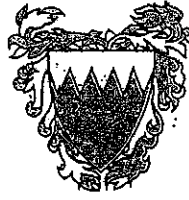
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب



نسخة إلى:

معالي وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء.

معالي وزير شؤون مجلس الوزراء.



رقم الكتاب: م و ع خ - ٢٠٠٩/٥٩/١٩  
التاريخ: ٢٢ ذو القعدة ١٤٣٠ هـ  
الموافق: ١٠ نوفمبر ٢٠٠٩ م

**الموثر** **صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح**  
**رئيس مجلس الشورى**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

**الموضوع: السؤال المقدم من سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض**

يطيب لي أن أهدي معاليكم خالص تحياتي وتقديري، وبالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم ١ المؤرخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٩م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض حول ما هي الخطوات العملية التي إتخذتها وزارة العدل والشؤون الإسلامية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية من أجل تطوير وإصلاح التقاضي.

يسرني أن أرفق لمعاليكم طيه الإجابة على السؤال المشار إليه بعاليه.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية والاحترام،،،

**خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة**  
**وزير العدل والشؤون الإسلامية**





في الأحد ٨ نوفمبر ٢٠٠٩ م

**إجابة وزير العدل والشؤون الإسلامية  
على سؤال سعادة الأستاذة رباب العريض عضو مجلس الشورى الموقرين  
حول الخطوات التي اتخذتها الوزارة  
لتنفيذ الخطة الإستراتيجية من أجل تطوير وإصلاح التقاضي**

قدمتم سعادة العضو الموقرة لسؤالكم المذكور بالإشارة إلى ما تضمنته الخطة الاستراتيجية للوزارة من رؤى من أجل تطوير القضاء البحريني وترسيخ مبدأ إستقلالية القضاء وذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء.

واني لأشكر لسعادتكم جميل تقديمكم الموضوعي لسؤالكم الذي رصدتموه تالياً لذلك التقديم بإستفساركم عن الخطوات العملية التي اتخذتها وزارة العدل والشؤون الإسلامية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية من أجل تطوير وإصلاح التقاضي.

وفي معرض إجابة سؤالكم الكريم المتعلق بالشأن العظيم المتمثل في تطوير وإصلاح التقاضي يسعدني عرض ما يلي:

١- أختطت وزارة العدل والشؤون الإسلامية إستراتيجيتها في التطوير في ضوء الرؤية الإقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠.

وقد ركزت الوزارة على ثلاث مبادرات رئيسية لست سنوات القادمة ضمن جدول زمني محدد، وهذه المبادرات تتمثل فيما يلي:

المبادرة الأولى: إجراء اختبارات ترخيص، وتقديم التدريب المستمر وتقييم الأداء لجميع التخصصات القانونية.

المبادرة الثانية: اعتماد نظام جديد لإدارة الدعوى ومراجعة قواعد الاستئناف، وإنشاء محاكم متخصصة ودعم بدائل حل المنازعات.

المبادرة الثالثة: إيجاد موثقين ووكلاء خاصين لتنفيذ الأحكام.

٢- وفي سبيل تنظيم وتنفيذ أداء مهام التطوير للمبادرات الثلاث المذكورة تم تشكيل اللجنة التنسيقية المنبثقة عن اللجنة التنفيذية لمجلس التنمية الإقتصادية، وكذلك شكلت ثلاث فرق تمثل فريق العمل ومكتب إدارة المشروع برئاسة وزير العدل والشؤون الإسلامية ومن بين الفرق



الثلاث وفيما يخص مبادرة اختيار ترخيص وتقديم التدريب المستمر وتقييم الأداء لجميع التخصصات القانونية يوجد فريقان من الثلاثة أحدهما يتولى أمر اختبار القضاء والتدريب المستمر للسادة القضاة، والآخر يتولى شأن معايير تقييم الأداء القضائي، ويضم كل فريق عضو في معهد الدراسات القضائية والقانونية وعضو في المجلس الأعلى للقضاء وعضو من جهة إدارة المحاكم وعضو من النيابة العامة وذلك فضلاً عن مساندة مجلس التنمية الاقتصادية.

ومن المعلوم أن معهد الدراسات القضائية والقانونية المنشأ بموجب المرسوم رقم ٢٠٠٥/٦٩ من مهامه الرئيسية التدريب القانوني والقضائي وأن أهم الفئات التي يجري تدريبها السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة، وقام المعهد بإعداد وتنفيذ العديد من الدورات التدريبية للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة وهذا متضمن بتقارير المعهد.

وقد بدأت الوزارة بالفعل ومنذ ما يزيد على سنتين في تنفيذ استراتيجيتها بشأن تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة ويشمل هذا التدريب جوانب التدريب الأساسي بالإضافة إلى التدريب المتخصص والمستمر لمختلف الأنشطة التدريبية.

٣- وفيما يتعلق بمبادرة إدارة الدعوى ومراجعة قواعد الإستئناف وإنشاء محاكم متخصصة ودعم بدائل حل المنازعات.

فقد تقدمت الحكومة بمشروع قانون أحدهما بشأن إدارة الدعوى والآخر الوساطة لتسوية المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والمشروعان المذكوران معروضان على السلطة التشريعية وسوف يترتب على إصدارهما تسريع نظام المحاكم وتحسين كفاءته والتخفيف من إزدحام دعاوى فضلاً عن تحسين إمكانية التوصل إلى تسوية ودية، كما أن نظام الوساطة والتحكيم يترتب عليه توفير بدائل لفض المنازعات يستطيع الخصوم اللجوء إليه بشكل أكثر تنظيماً ويحقق فعالية وبخاصة في المنازعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية.

هذا وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن غرفة البحرين لتسوية المنازعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، وتم نشره في الجريدة الرسمية، العدد ٢٩٠٢ في ٢ يوليو ٢٠٠٩ السنة الثانية والستون.

وفي خصوصية سؤال سعادتك فيما يتعلق بتطوير وإصلاح التقاضي في شأن إدارة الدعوى ودعم بدائل حل المنازعات، فقد قامت الوزارة بتدريب عدد من السادة القضاة في المجالات المذكورة داخل وخارج المملكة، كما تم الانتهاء من تجهيز مقر غرفة البحرين لتسوية المنازعات، وكذلك إعداد الكوادر اللازمة للعمل بالغرفة المذكورة وذلك بعد إخضاعهم لدورات تدريبية مكثفة داخل وخارج المملكة أيضاً.



٤- ومن العوامل التي تؤكد حرص الوزارة بشأن تطوير وإصلاح التقاضي ما ورد بالخطبة الإستراتيجية للوزارة والذي ورد ضمن المبادرات الإستراتيجية التي طرحها مجلس التنمية الاقتصادية مراجعة وتطوير عمليات وإجراءات التقاضي وإيجاد موثقين ووكلاء خاصين لتنفيذ الأحكام، وما يترتب على ذلك من تخفيف الأعباء الملقاة على القضاة وتحسين كفاءة ونوعية أداء القاضي فضلاً عن تهيئة جو الإطمئنان والراحة النفسية جراء استغراق الوقت الطويل للفصل في المنازعات لكثرتها وصعوبات تنفيذ الأحكام القائمة حالياً.

٥- ولعل من العوامل الهامة في إصلاح وتطوير التقاضي إدخال واستخدام التقنيات الحديثة في العمل ورفع كفاءة أمناء السر العاملين مع السادة القضاة والعاملين بإدارة المحاكم بصفة عامة، وكذلك مدد المحامين بخدمات الحاسب الآلي ومنحهم التدريب الشامل والمستمر في مركز الدراسات القضائية بالوزارة باعتبارهم من أهم معاوني القضاة الأمر الذي يقوي إصلاح وتطوير نظام التقاضي على نحو أشمل.

وأخيراً وليس آخراً فإنني أشكر لكم سعادة العضو الأستاذة رباب العريض عرض هذا السؤال الهام الذي أأمل أن يكون فيما تقدم من إيضاحات ما يمثل إجابة مرضية لدى سعادتكم، مؤكداً في نفس الوقت أن تطوير نظام التقاضي وإصلاحه أمر مستمر ومتنامي وهو دائماً في أولوية وصدارة اهتمامات الوزارة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وزير العدل والشؤون الإسلامية

